بنك الشرق ش.م.س.

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2020/7/8

بتمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في الثامن من تموز من العام 2020، عقدت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق داماروز قاعة بردى الطابق التاسع في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية على مرتين في صحيفتين يوميتين استناداً إلى التعميم الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 تاريخ 2020/5/18 وفق الآتي:

- صحيفة تشرين عدد رقم 23 تاريخ 2020/6/23
- صحيفة تشرين عدد رقم 29 تاريخ 2020/6/30
- صحيفة الوطن أونلاين Al-Watan Online تاريخ 2020/6/23
- صحيفة الوطن أونلاين Al-Watan Online تاريخ 2020/6/30

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.

عيّن كل من السيد خليل بولس ساره والسيد عمر الحسيني مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما المحامي سالم بيطار كاتباً للجلسة.

حضر السيد أيمن أبو زيتون والسيد محمد حنطو مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/2131 تاريخ 2020/07/06.

وحضر كل من الآنسة ريما القباني والسيدة غالية الهندي والآنسة هبة مسعد مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3020/ص تاريخ 2020/6/15

كما حضر كل من السيد باسل الصباغ والآنسة وعد عقيل مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 503/ص ـ/م تاريخ 2020/6/16

كما حضر السيد أحمد رضوان الشرابي مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة بصفته الشخصية وبالإنابة عن السيد فتحي انطاكي والدكتور سليم الشلاح نائب رئيس مجلس الإدارة بصفته الشخصية وبالإنابة عن السيدة سلمى صبرا والسيد نجيب الباكير البرازي بصفته الشخصية وبالإنابة عن السيد جمال منصور، والسيد هيثم عبد السلام بصفته الشخصية وبالإنابة عن السيد كريم ركابي. وقد اعتذرت السيدة فريال خليل عن حضور الاجتماع نتيجة وجودها خارج سورية وعدم إمكانية إنابتها أحد أعضاء مجلس الإدارة الحاضرة في سورية لحملهم إنابات أخرى لأعضاء مجلس إدارة آخرين.

كما حضر السيد عمار مهايني بصفته مراقب مصرفي داخلي استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11 ورقم 1238/ ل.أ تاريخ 2018/9/9.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية والميزانيات فتبيّن أن نشر الدعوة والميزانيات قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها 77.82% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2019 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2019.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2019 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً.
7. الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2019.
9. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019 والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020.

10. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019.
11. انتخاب مدقق الحسابات للعام 2020 وتحديد تعويضاته.
12. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. **الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2019 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة**

تلى رئيس الجلسة كلمة مجلس الإدارة وتم عرض تقرير مجلس الإدارة من قبل الادارة التنفيذية الممثلة بالمدير العام والذي تضمن عرضاً لما يلي:

1- ممارسات الحوكمة في المصرف ونشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2019، بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة على عضوية مجلس الإدارة في العام 2019 نتيجة استقالة عضو مجلس الإدارة السيد عبد المنعم عدره واتخاذ المجلس قراره بتعيين السيدة فريال خليل لعضوية المجلس لتكمل مدة سلفها على أن يعرض هذا الأمر على الهيئة العامة للبنك لاتخاذ القرار بالموافقة، والتغيرات الحاصلة على صعيد الإدارة التنفيذية (المديرية المالية ومديرية التدقيق الداخلي).

2- نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.

3- تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال العام 2019، وعرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف والإجراءات المنجزة من إدارته التنفيذية تحوطاً لها ولتأمين سلامة المصرف واستمرارية عمله.

4- ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام 2020 بما فيها السعي إلى الحفاظ على حصة المصرف من السوق ودعم قاعدة عملائه من خلال استقطاب ودائع جديدة وزيادة حجم التسهيلات والتوظيفات الأخرى بما تسمح به متطلبات سيولة المصرف وإدارة المخاطر، والاستثمار في تطوير بنية المعلوماتية الحالية لدى المصرف قدر المستطاع

5- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وبنود ميزانية المصرف عن العامين 2017 و2018 وانعكاس تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 عليها.

6- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2019 وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في 2019/12/31 والإيضاحات حولها.

7- كافة متطلبات الإفصاح السنوي وفق أحكام القرار رقم 110 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء عام 2019.

2. **<u>الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2019</u>**

قام السيد أحمد رضوان شرابي بصفته مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره عن بيانات المصرف المالية للسنة الموقوفة بتاريخ 2019/12/31. وقد نوّه إن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية. ونوه إلى أن مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية في جلسته رقم (1) لعام 2018 قد قرر تأجيل تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 لغاية 1 كانون الثاني 2019، والذي كان له أثر على البيانات المالية الموقوفة كما في 2018/1/1 و 2018/12/31، لذا فتم تعديل هذه البيانات تماشياً مع المعيار رقم 9 وفق ما هو مبيّن في التقرير عن بيانات المصرف المالية كما في 2019/12/31. وقد أكد أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

3. **<u>مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:</u>**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام 2019 وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك في ظل الظروف الراهنة وأثنوا على جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات. سأل المساهم المهندس خليل الخشة حول حجم الديون المتعثرة وماتم تحصيله في عام 2019 وماهو المتوقع تحصيله منها في عام 2020 وفيما يخص الأرباح غير المحققة بناء على سعر الصرف وتأثيره على حقوق المساهمين كما سأل المساهم الدكتور وليد الأحمر حول

المخاطر المتوقعة نتيجة التضخم الذي أثر على قيمة الليرة السورية وطلب إضاءة عن الديون المتعثرة لعام 2019 أيضاً وسأل عن التاريخ المتوقع لعودة بطاقات الائتمان للعمل بعد أن توقفت عن العمل لدى كافة المصارف منذ فترة.

شكر المساهم عمر الحسيني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كما طلب إضاءة حول توظيفات البنك لدى المصارف اللبنانية وتأثرها في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد مجلس الإدارة والمدير العام.

4. **<u>اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:</u>**

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات من قبل الهيئة العامة للمساهمين. وبّين رئيس الجلسة بأنه وفق ما سبق عرضه في التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، فإن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 على البيانات المالية انعكس تعديلاً على الاحتياطيات المكونة سابقاً كما في 2018/1/1 كما يلي:

1- تحرير الاحتياطي العام لمخاطر التمويل الذي كان مكوناً سابقاً بقيمة /48.860.768/ ل.س. (ثمانية وأربعون مليون وثمانمائة وستون ألفاً وسبعمائة وثماني وستون ليرة سورية)، إلى حساب الأرباح والخسائر إنفاذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي

2- تسجيل زيادة في قيمة الأرباح المحققة المسجلة نهاية العام 2017 مما توجب تكوين:

أ. احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح الإضافية بقيمة /11.520.934/ ل.س. (أحد عشرة مليوناً وخمسمائة وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربع وثلاثون ليرة سورية) لترتفع قيمة الاحتياطي القانوني المكوّن عن نتائج العام 2017 إلى مبلغ وقدره /44.870.783/ ل.س.(أربعة وأربعون مليون وثمانمائة وسبعون الف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية) بدلاً من مبلغ /33.349.849/ ل.س. الذي تم الإفصاح عنه سابقاً،

ب. احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح الإضافية بقيمة /11.520.934/ ل.س. (أحد عشرة مليوناً وخمسمائة وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربع وثلاثون ليرة سورية) لترتفع قيمة الاحتياطي الخاص المكوّن عن نتائج العام 2017 إلى مبلغ وقدره /44.870.783/ ل.س (أربعة وأربعون مليون وثمانمائة وسبعون الف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية) بدلاً من مبلغ /33.349.849/ ل.س. الذي تم الإفصاح عنه سابقاً،

واضاف رئيس الجلسة بأن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 على البيانات المالية لم ينتج عنه أي تعديل على الاحتياطيات القانوني والخاص المكونان بموافقة الهيئة العامة عن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2018/12/31، لاعتبارها كافيةً.
وطلب رئيس الجلسة موافقة الهيئة على هذه التعديلات.

أما بالنسبة لاقتطاع الاحتياطيات للسنة المالية الموقوفة كما في 2019/12/31، عرض رئيس الجلسة الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بضرورة اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة /2.677.560.251/ ل.س (ملياران وستمائة وسبع وسبعون مليوناً وخمسمائة وستون الفاً ومئتان وواحد وخمسون ليرة سورية) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره /267.756.025/ ل.س. (مئتان وسبع وستون مليوناً وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسة وعشرون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني. بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /662.148.660/ ل.س. (ستمائة واثنان وستون مليوناً ومائة وثمانية وأربعون ألفاً وستمائة ستون ليرة سورية).

كما واقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة اعلاه وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره 267.756.025 ل.س. (مئتان وسبعة وستون مليوناً وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسة وعشرون ليرة سورية) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى 591.599.260 ل.س. (خمسمائة وواحد وتسعون مليوناً وخمسمائة وتسع وتسعون ألفاً ومائة وستون ليرة سورية).

5. <u>اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2019 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة</u>

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2019/12/31 أظهرت بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص أرباحاً محققةً صافيةً قابلة للتوزيع بمبلغ وقدره /1.294.558.104/ ل.س. (مليار ومائتا وأربع وتسعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وخمسون ألفاً ومائة وأربعة ليرة سورية). ويقترح مجلس الإدارة تدوير الأرباح وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2018/12/31.

وتم بيان في هذا السياق انه إثر تطبيق أحكام المعيار المحاسبي رقم 9، تم تسجيل انخفاضٍ في قيمة الأرباح المدوّرة كما في 2018/12/31، بحيث تراجعت إلى /301.028.694/ ل.س. (ثلاثمائة وواحد مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وستمائة وأربع وتسعون ليرة سورية) مقابل /350.933.250/ ل.س. (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثلاث وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية) كان قد تم إقرارها من الهيئة العامة سابقاً.
وعليه يرتفع رصيد الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2019/12/31 بموافقة الهيئة العامة إلى مبلغ إجمالي وقدره /1.595.586.798/ ل.س. (مليار وخمسمائة وخمسة وتسعون مليوناً وخمسمائة وست وثمانون ألفاً وسبعمائة وثمانية وتسعون ليرة سورية).

كما بيّن الرئيس عدم تسجيل المصرف بنهاية العام 2019 أرباحاً أو خسائر غير محققة نتيجة استقرار سعر صرف الرسمي لّليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. وبالتالي حافظ رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في 2019/12/31 على حجمه كما كان في 2018/12/31 بمبلغ وقدره /8.890.954.553/ ل.س (ثمانية مليارات وثمانمائة وتسعون مليوناً وتسعمائة وأربعة وخمسون الفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية)، مع الإشارة إلى أن هذه الأرباح هي غير قابلة للتصرف بها عملاً بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 326/م ن/ ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 وبالتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009.

6. **<u>زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً:</u>**

بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنه انطلاقاً من وضع المصرف المالي من جهة، وتلبيةً لمتطلبات القانون رقم 3 لعام 2010 الذي حدد الحد الأدنى من رأسمال المصارف التقليدية بمبلغ 10 مليار ل.س. من جهة أخرى، يقترح مجلس الإدارة موافقة الهيئة العامة على زيادة رأس مال المصرف، شرط الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة بمبلغ وقدره /1.375.000.000/ ل. س. (مليار وثلاثمائة وخمس وسبعون مليون ليرة سورية) إلى رأس المال موزع على /13.750.000/ (ثلاثة عشرة مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف) سهم بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم الواحد وتوزيع الأسهم الناجمة مجاناً بواقع سهم منحة واحد لكل سهمين حاليين وتعديل المادة 6 من النظام

الأساسي للبنك تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد الأسهم في هذه المادة بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية أصولاً، وتدوير الرصيد الباقي في حساب الأرباح المحققة المدّورة.

وبيّن رئيس الجلسة بأن المصرف قد توجه بطلب إلى مصرف سورية المركزي لإبداء الموافقة على مقترح مجلس الإدارة هذا بزيادة رأس المال، وبانتظار الرد من مصرف سورية المركزي.

كما طلب الرئيس من الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك.

7. **<u>تعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه :</u>**

بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأن السيد عبد المنعم عدره قد تقدم باستقالته من عضوية المجلس بتاريخ 2019/5/10، وبالتالي حدث شغور في المركز الذي يشغله، وقد اجتمع مجلس الإدارة للبت بموضوع تعيين عضو مجلس إدارة جديد ليملأ المركز الشاغر ويكمل مدة سلفه سنداً لأحكام المادة 149 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وبعد الاطلاع على قرار لجنة المكافآت والترشيحات بترشيح السيدة فريال خليل لعضوية مجلس إدارة البنك، اتخذ المجلس قراره بتاريخ 2019/6/19 بتعيين السيدة فريال خليل في عضوية مجلس الإدارة لملء المركز الشاغر شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي سنداً لأحكام القرار رقم 1186 تاريخ 2011/6/1 الصادر عن مصرف سورية المركزي ولقرارات الحوكمة، وعلى أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك لاتخاذ القرار بخصوصه سنداً لأحكام المادة 149 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وقد تمت مراسلة مصرف سورية المركزي بخصوص هذا التعيين وصدرت الموافقة على تعيين السيدة فريال خليل في عضوية المجلس بموجب الكتاب رقم 16/4382/ص تاريخ 2019/7/25 وعلى أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك.

وطلب الرئيس من الحاضرين الموافقة على تعيين السيدة فريال خليل في عضوية مجلس الإدارة لملء المركز الشاغر وتكمل مدة سلفها، وفي حال عدم الموافقة على هذا التعيين فإن الهيئة العامة مدعوة لانتخاب عضو مجلس إدارة جديد بدلاً عنها.

8. **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2019**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2019 إبراءً عاماً شاملاً.

9. **المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019 والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 واتخاذ القرار بخصوصها**

أفاد رئيس الجلسة بأنه سبق وأن اتخذت الهيئة العامة الماضية قرارها بالموافقة على أن يخصص كل من أعضاء المجلس بتعويض سنوي مقطوع بقيمة ستة ملايين ليرة سورية صافية لقاء عضويته في مجلس الإدارة خلال العام 2019 متضمناً كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بمسؤولياته، يضاف إليها كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض. كما وافقت على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام.

وبناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ إجمالي وقدره /145.197.53/ ل.س. (ثلاثة وخمسون مليوناً ومائة وخمسة وأربعون ألفاً ومائة وسبع وتسعون ليرة سورية) كتعويض لأعضاء مجلس الإدارة، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض بمبلغ إجمالي بقيمة /5.845.972/ ل.س. (خمسة ملايين وثمانمائة وخمس وأربعون ألفاً وتسعمائة واثنان وسبعون ليرة سورية).

كما بين رئيس الجلسة بأنه نتيجة مهام المتابعة والإشراف على نشاط الإدارة العامة التنفيذية الموكلة من قبل مجلس الإدارة إلى عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور خلال العام 2019، تم صرف مبلغ وقدره /4.853.033/ ل.س. (أربعة ملايين وثمانمائة وثلاث وخمسون ألف و ثلاث وثلاثون ليرة سورية) بموجب فواتير عن مصاريف إقامته في سورية أثناء القيام بهذه المهام.

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره / 63.844.202/ ل.س. (ثلاث وستون مليون وثمانمائة وأربع وأربعون ألفا ومائتان وليرتان سورية).

كما بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع عن العام 2020 بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية لقاء عضويته في مجلس الإدارة بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المسؤوليات خلال العام المذكور، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض.

كما يقترح بالإضافة الى ذلك المصادقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2020.

وطلب من الهيئة الموافقة على سياسة التعويضات المذكورة أعلاه وتفويض مجلس الإدارة بصرفها خلال العام 2020.

10. **<u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019 واتخاذ القرار بخصوصها:</u>**

بيّن رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5٪ من الأرباح الصافية. وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام 2019، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

11. **<u>إنتخاب مدقق حسابات للعام 2020 وتحديد تعويضاته</u>**

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح شركة تدقيق الحسابات المدرجة في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية "شركة السمّان ومشاركوه" كمدقق الحسابات الخارجي للمصرف لسنة 2020 ممثلةً بالسيدة ليلى السمان المشهود بخبرتها في التدقيق المصرفي وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في سورية، لتقوم بالتدقيق على بيانات المصرف المالية لأغراض الهيئة العامة وإدارة المصرف، بما في ذلك التدقيق في كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق في صحة الإفصاح الضريبي.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2020، وترشيح شركة السمّان ومشاركوه. وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية.
كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

12. **<u>الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011</u>**

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الموافقة على الترخيص للسيد جمال الدين منصور وللسيدة سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، كون كل منهما عضو في مجلس إدارة بنك الشرق، ويمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، إضافة إلى أن السيد جمال الدين منصور هو عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان.

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام 2019 أية عقود مبرمة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 77.83% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2019 وفق ما جاء فيها بما في ذلك التعديلات الحاصلة على البيانات المالية الموقوفة كما في 2018/1/1 و2018/12/31.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

- أخذ العلم بالتعديلات التي طرأت على الاحتياطيات للعام 2017 بنتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 بحيث ارتفع حجم الاحتياطي القانوني عن عام 2017 إلى /44،870،783/ ل.س. (أربعة وأربعون مليون وثمانمائة وسبعون الف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية)، وارتفع حجم الاحتياطي الخاص عن هذا العام إلى /44،870،783/ ل.س. (أربعة وأربعون مليون وثمانمائة وسبعون الف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية) والموافقة عليها.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية عن العام 2019:
  - اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2019/12/31 بمبلغ وقدره 267،756،025 ل.س. (مئتان وسبع وستون مليوناً وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسة وعشرون ليرة سورية).
  - اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2019/12/31 بمبلغ وقدره 267،756،025 ل.س. (مئتان وسبع وستون مليوناً وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسة وعشرون ليرة سورية).

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

ضم رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة بمبلغ /1.294.558.104/ ل.س (مليار ومئتان وأربع وتسعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وخمسون ألفاً ومئة وأربعة ليرة سورية) في حساب الأرباح المحققة المدوّرة بحيث يرتفع رصيد هذا الحساب في 2019/12/31 إلى مبلغ وقدره /1.595.586.798/ ل.س (مليار وخمسمائة وخمس وتسعون مليون وخمسمائة وست وثمانون ألفاً وسبعمائة وثمانية وتسعون ليرة سورية).

أما الأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل كما في 2019/12/31 والبالغة /8.890.954.553/ ل.س. (ثمانية مليارات وثمانمائة وتسعون مليون وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية)، فهي لا تقبل التوزيع كونها أرباح غير محققة طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 326/م ن/ ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

1. الموافقة على زيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة المحققة كما في تاريخ 2019/12/31 إلى رأس المال بمبلغ وقدره /1.375.000.000/ ل.س (مليار وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ليرة سورية) بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً على مبلغ الزيادة هذا أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه السلطات الرقابية، وتدوير الرصيد الباقي في حساب الأرباح المحققة المدّورة.
2. وتوزيع الأسهم الناجمة عن الزيادة بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر موافقة الجهات الرقابية بخصوصها وذلك كأسهم منحة على المساهمين بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم ووفق الأصول والقانون والقرارات النافذة أصولاً.
3. والموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد الأسهم بمقدار المبالغ التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية عليها أصولاً.
4. وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال وفق ما سبق عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على

كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع
والذي يزيد عن 50% من راس المال

القرار الخامس:

إقرار تعيين السيدة فريال خليل في عضوية مجلس الإدارة بدلاً من العضو المستقيل لتملأ المركز الشاغر وتكمل مدة سلفها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2019 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

إقرار صرف مبلغ إجمالي وقدره /63.844.202/ ل.س. (ثلاث وستون مليون وثمانمائة وأربع وأربعون ألفا ومائتان وليرتان سورية) كتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019، شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء عضويته في مجلس الإدارة والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام 2019، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضو مجلس الإدارة السيد منصور لقاء قيامه بمهمات محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام.

الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية لقاء عضويته في مجلس الإدارة خلال العام 2020 بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المسؤولية، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض، بالإضافة إلى الموافقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال والتأمين الصحي في سورية بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2020.

الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بصرف هذه التعويضات خلال العام 2020.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2019 بناء على طلبهم.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

انتخاب شركة السمان ومشاركوه مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2020 لما لها من خبرة جيدة في هذا المجال وكونها مدرجةً في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر:

الترخيص للسيد جمال الدين منصور والسيدة سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات. اخذ العلم بعدم وجود أي عقود مبرمة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2019.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلِن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثامن من شهر تموز لعام 2020، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة

سند الوسم بالإدخال الحالي
رقم ٢٠٢٠/٤٥٠٥٩٨
تاريخ ٢٠٢٠/٧/٩ ت.ت.ن

صورة طبق الأصل